



ستوجه دعوة لعقد جلسة غير عادية الثلاثاء المقبل

# الغانم: لجأت إلى القضاء.. فرق بين حرية الرأي والظعن بالذم

سامح عبد الحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه سيتم توجيه دعوة لعقد جلسة غير عادية يوم الثلاثاء المقبل، لافتا إلى أن استجواب وزير المالية سيكون مدرجا على جدول أعمال الجلسة. وأضاف الغانم في تصريح صحفي عقب اجتماع مكتب المجلس بالنسبة لموضوع الجلسات، فيبعد التشاور مع الأخت والأخوة في مكتب المجلس والأخوة النواب وأيضاً سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح فستوجه دعوة لعقد جلسة غير عادية يوم الثلاثاء الأسبوع القادم.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

سيكون مدرجا على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء القادم. من جانب آخر، قال الرئيس الغانم أن هناك فرقا بين حرية الرأي والظعن بالذم والشخص، مؤكدا أن لجوءه إلى القضاء بعد الاتهامات الخطيرة التي تضمنها بيان

حركة (حشد) في فبراير الماضي ليست له علاقة بحرية الرأي أو تكميم الأفواه وإنما هو حق كفه الدستور الكويتي. وأوضح الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أن الشكوى التي قدمها ليست لها علاقة بحرية الرأي والتعبير والمغربين كما يحاول البعض تصويرها. وقال الغانم «حرية الرأي هي أن تنتقد أداء برلماننا أو نهجا سياسيا أو سلوكا أو موقفا أو توصياتنا وهذا حق للجميع، ولم أرفع قضية على أي صاحب رأي، لكن أن تطعن في الذمة المالية وتظعن بالأشخاص فهذا موضوع مختلف تمام». وأضاف الغانم «الشكوى التي قدمتها على من هم مسؤولون عن كلام واتهامات لا يقلل بها أي أحد منصف أو أي أحد يقول الحق». وأشار الغانم

إلى بعض الكلام والاتهامات قائلا «أن يكتب شيء مثل (الذي يقوده مرزوق بهدف السيطرة على مفاصل الدولة سياسيا وماليا لتحقيق أكبر قدر من التبريح غير المشروع، مرزوق ومن خلال تصرفاته، مرزوق وغيره من الأدوات الفاسدة)، فهذا ليس رأيا وإنما اتهامات صريحة وظعن بالذم». وذكر الغانم أن البيان الذي صدر من حركة (حشد) في فبراير يتهم رئيس مجلس الأمة بأنه فاسد ويتبرح ترحبا غير مشروع، مضيفا «من حقي أمام المجتمع الكويتي وأمام أسرتي وأمام الجميع بأن ألجأ للقضاء وفق المادة 166 من الدستور التي تكفل حق التقاضي لكل الناس». وقال الغانم «أنا واحد من أبناء هذا المجتمع، ولم أنزل إلى مستوى ما جاء في هذا البيان،

والامر مفتوح في أي قضية بها مس بالذمة المالية لرئيس مجلس الأمة أو فيها شبهة تريخ غير مشروع أو فساد كما ذكرتم في بيانكم، فإمام القضاء البيئية على من ادعى». وذكر الغانم «أنا واثق كل الثقة من أنني إن شاء الله لم ولن أنزل إلى هذا المنزلق لأنني أقسمت إلى الله سبحانه وتعالى قبل أن أخشى أي بشر». وأكد الغانم أن محاولة تصوير اللجوء إلى القضاء على أنه تكميم للأفواه ليس صحيحا، مبينا أن حرية التعبير شيء والظعن بالذمة المالية والشخص شيء آخر مختلف تماما.

أول مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

## «الصحية»: منصة إلكترونية لتسجيل «كوييتون بلا رواتب».. وصدوق لتعويضهم



مجاد المطيري وعبدالله الكندري ويوسف الفضالة وأسامة الشاميين وسعدون حماد ود.حمود الخضير ود.محمد الحويطة

المعالجة الحكومية للمواطنين المتضررين المسجلين في المنصة ستكون من تاريخ قرار التعيين أو قرار وزارة الشؤون بصف المساعدة ولن تشمل الفترة الماضية منذ وقف العمل بالجهات الحكومية بتاريخ 12 مارس الماضي. وأكد أن اللجنة اقترحت إنشاء صندوق مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي ترتبت على أزمة كورونا وصراف رواتب استثنائية عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية منذ تاريخ 12 مارس الماضي، وحتى تاريخ 29 يونيو الماضي، وهو موعد استئناف العمل في الجهات الحكومية. وأوضح أن اللجنة من أجل إيفاء المواطنين اقترحت أن يتم تعيين المواطنين وصراف المساعدات لهم عن طريق المنصة الإلكترونية، وكذلك أن يتم تعويضهم عن فترة توقف العمل بالجهات الحكومية. وبين أن اللجنة ستعد تقريرها بهذا الخصوص وتحيله إلى مجلس الأمة.

ناقشت لجنة الشؤون الصحية خلال اجتماعها أمس تكليف مجلس الأمة للجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لمعالجة قضية «كوييتون بلا رواتب»، وذلك بحضور وزيرة الشؤون الاقتصادية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ورئيسة الشؤون الاجتماعية المعينية، بالإضافة إلى رئيس حملة «كوييتون بلا رواتب». وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون اقترحت خلال الاجتماع إنشاء منصة إلكترونية خلال ثلاثة أيام لتسجيل جميع المواطنين المتضررين من أزمة (كورونا)، على أن تقدم الحلول لهؤلاء المواطنين خلال أسبوع واحد من تسجيلهم في المنصة. وبين أن الوزارة أكدت للجنة أن

الملاحظات عليه من قبل أعضاء (التشريعية) سوف تثبت في تقرير اللجنة قبل رفعه إلى اللجنة المختصة لدراسته باستفاضة. من جهته، قال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة وافقت على قانون يتيح للأزواج المتدخل قانونيا بالسماح بإجراء العملية الطبية للمريض الفاقد للأرادة. وأكد الدلال أن التعديل جاء ليعالج نقصا تشريعا بعد ازدياد حالات الشكاوى من المواطنين وخاصة النساء والأمهات من صعوبة التدخل الطبي إذا لم يتوافر ولي النفس. وبين أن اللجنة انتهت إلى هذه الإضافة الآن كحد أدنى بعد مناقشة مقترحات أخرى أضافت حق الزوجة كذلك أو الأية أو الأقرب حتى الدرجة الثانية وتركت للجنة هذا التفصيل ليبحثه في قانون آخر هو قانون مزاوله مهنة الطب. وأضاف أن اللجنة أقرت أيضا اقتراحات بقانون بشأن مزاوله مهنة الطب وأحالتها إلى اللجنة الصحية، ووافقت كذلك على مقترح بقانون لتكويت الوظائف الحكومية وأحالتها إلى لجنة تنمية الموارد البشرية.

على قانون مزاوله مهنة الطب البشري في الكويت. وأمام هذه المعطيات ناقشت اللجنة قانون الجزء وهو اختصاص أصيل لها وبعد البحث والدراسة لـ 3 مقترحات مقدمة من النواب أرتأت اللجنة إضافة الأم إلى ولي النفس لمعالجة وحل هذه المشكلة بحيث تتم إضافة الأم إلى نص المادة 30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزء. وفيما يخص قانون مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأسنان، قال الشطي إن اللجنة وافقت على 3 مقترحات في ذات الشأن تتعلق بالتعديلات لحل هذه المعضلة وكانت لدى اللجنة بعض الملاحظات الفنية والقانونية ستثبت في تقريرها قبل رفعها إلى اللجنة المختصة وهي اللجنة الصحية. وأضاف أن اللجنة التشريعية درست تلك المقترحات الثلاثة من الناحية الدستورية ولكن يجب أن تبحث تفاصيلها في اللجنة الصحية وفقا للأئحة الداخلية لمجلس الأمة. ولفت إلى أن اللجنة وافقت أيضا على اقتراح بقانون مقدم من النواب بشأن تكويت الوظائف العامة في الدولة، مؤكدا أن الاقتراح دستوري وأن هناك بعض



مشاهدة الفيديو

سلطان العبدان

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أمس على تعديل نص المادة 30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزء بإضافة الأم إلى ولي النفس لمعالجة وحل مشكلة رفض إجراء عمليات جراحية لإلبرضاء الولي أو الأب. كما وافقت اللجنة على ثلاثة مقترحات في شأن قانون مزاوله مهنة الطب البشري في الكويت، إضافة إلى مقترح تكويت الوظائف العامة بالدولة على أن تحل تلك المقترحات إلى اللجان المختصة لدراستها. وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن اللجنة بحثت عددا من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمالها ومنها ما أثير قبل سنوات حول رفض بعض الأطباء إجراء عمليات إلبرضاء الولي أو الأب. وأضاف أن هذا الأمر نجم عنه العديد من المشاكل ومن بينها في حال سفر الوالد ومثقا للخلافات تقدم النواب بعدة اقتراحات لحل هذا الموضوع وأوا ضرورة التعديل على قانون الجزء، وأيضا ضرورة التعديل

خالد الشطي ومحمد الدلال وخالد العتيبي وأحمد الفضل خلال الاجتماع

# العدساني: استجواب وزير المالية مستحق ومحاوره كافية لطرح الثقة

ماضي الهاجري

أكد النائب رياض العبدساني استجواب وزير المالية براك الشبتان مستحق وأن محاور الاستجواب كافية لطرح الثقة به، مشيرا إلى أن الوزير ضلل النواب ولم يقل الحقيقة في رده على الاستجواب السابق. وأضاف العبدساني في تصريح صحفي في مجلس الأمة أن الاستجواب مكون من 3 محاور منها ما يختص بالوثيقة الاقتصادية التي مست جيوب المواطنين والاستبدال الفاضل الربوي في مؤسسة التامينات الاجتماعية والقضايا المالية وتضليل الرأي العام.



رياض العبدساني

وأوضح العبدساني أن وزير البعض يتسائل عن سبب إعلان استجواب آخر لوزير المالية في ذات جلسة الاستجواب السابق له، محييا «لأنني ذكرت وأكدت أننا سننص على زيادة ويتم وضعها على المواطنين وساستمر بهذا النهج». ولفت إلى أن الوثيقة الاقتصادية السابقة التي تم إقرارها في المجلس الماضي تم إيقافها في المجلس الحالي في عام 2017. وأشار العبدساني إلى أن وزير المالية قال إن الوثيقة عبارة عن رؤى وقوانين، مؤكدا أن خلال تشريع. واستشهد على ذلك بأن أغلب ما جاءت به الوثيقة هي توصيات وقرارات إدارية مثل رفع أسعار البنزين في المجلس الماضي والذي كان بناء على قرار تنفيذي حكومي لم يتم إقراره عن طريق المجلس أو من خلال تشريع. وشدد العبدساني على ضرورة إيقاف الوثيقة الاقتصادية التي ستغير حال المواطنين في حال خاصة أن هناك كوييتين غير مقتردين ماليا وأغلبهم من الطبقة الوسطى وما دون ويعتمدون على رواتبهم، مطالبا بعدم كسر ظهور المواطنين من أجل مجاملة الوزير، حيث إن الأصل هو الإعتدال ويجب أن جيوب المواطنين. وطالب العبدساني رئيس الوزراء بأن

يقف أمام مسؤولياته وأن يوقف هذه الوثيقة، مشيرا إلى أن «وزير المالية ومع احترامي له وموضوع جدا في الأمور المالية وليست لديه القدرة لإدارة الأمور الاقتصادية والمالية». وأشار إلى أنه قدم عدة توصيات من الممكن أن توفر للدولة إيرادات بعيدا عن مقررات المواطنين ومكتسباتهم وحقوقهم ورواتبهم. وسأسل العبدساني عن سبب وضع محافظ البنك المركزي كرئيس للجنة التحفيز الاقتصادي في مجلس الوزراء بدلا من وزير المالية، مشيرا إلى أن هناك تضارب وتداخل اختصاصات كون أن وزير المالية هو المسؤول عن السياسة المالية للدولة ومحافظ البنك المركزي مسؤول عن السياسة النقدية. وعن المحور الثاني قال العبدساني إن الاستبدال الربوي تبناه الوزير الحالي وصوت مع الاستبدال الربوي ضد الشريعة الإسلامية، لافتا إلى أن المقاعد من هم من سيتأثر ولن يستطيعوا الاقتراض وهم شريحة كبيرة، وذلك بسبب الاستبدال الربوي. وأكد أن الوزير تكث في وعده بالتصويت مع الشريعة، مشددا على أن هذا الأمر بحد ذاته يستحق طرح الثقة به. وأكد العبدساني أنه لا يوجد عجز ائتواري في التامينات وإنما هو عجز ائتواري افتراضي غير فعلي ولا يوجد عجز بالصاديق الاستثمارية، لافتا إلى أن هناك عجزا في محاربة الفساد وتقاसा من الحكومة

إلى أن حصل أمام الجميع». وعن المحور الثالث، قال العبدساني إنه من أهم المحاور عن غسيل الأموال، مشيرا إلى أن هناك نوابا حاليين وسابقين عليهم شبهات تنفيخ وتضخم حسابات من تجارة إقامات ولا توجد تقارير عن ذلك من وحدة التحريات المالية. ولفت إلى أن هناك تقاعسا وتراخيا وإهمالا من قبل الوزير العام، وتناسى قوله أنه عرض البلاغ على مجلس الوزراء، متسائلا: «كيف يعرضه على الحكومة وبخبره عن السلطة التشريعية التي تراقب السلطة التنفيذية». وأكد العبدساني أن البلاغ ناقص والوزير كان رده في الاستجواب متواضعا ومتراخيا في هذا الملف الذي هن كيان الكويت بالنسبة لسمعتها وتحدث فيه (إف بي آي) وسلطات أجنبية. وقال إن هناك قضية أخرى لا تقل أهمية وهي قضية شركة الإبراص التي صدر فيها حكم قضائي دولي بغرامة الشركة بما يقارب 4 مليارات دولار وذكر الحكم أن فيه رشاي ونكروا اسم الكويت. وبين أنه سأل الوزير «هلذا لم ترأسل الشركات وتطلب الأوراق؟» لكنه قال إنه أخذ البيانات من جريدة محلية وقال

إنه لا توجد رشاي بناء على رد الخطوط الكويتية في إحدى الصحف ولم يمارس دوره ولم يتحقق من الأمر». وأفاد العبدساني بأنه فيما يخص قضية المدير السابق للتأمينات الهارب الذي مس التامينات وسرق، «فقدت رسالة في مارس الماضي والوزير أقر بأنه يتولى الموضوع، وعاد أثناء مناقشة الاستجواب وقال إنه لا يعلم شيئا عن هذا الموضوع وأن الرسالة وصلته في يونيو، وهذا غير صحيح». وبشأن صندوق المواثي، قال العبدساني إن الوزير أعطى إجابات متناقضة، مبينا أنه وعلى الرغم من تأكيداته في وضعه سليم إلا أنه أكد الدعوى المقامة من الدولة ضد القانمو على الصندوق، وبالتالي هو ضلل النواب ولم يكن واضحا وأعطى معلومات خاطئة». وأكد العبدساني أن من يقف ضد الاستجواب فهذا حقه لكن ليس من حق أي نائب أن يحرض النواب الآخرين ضد الاستجواب. وحذر العبدساني أي شخص يشك أو أن يحاول تخريب الاستجواب، مؤكدا أنه يستصدي لهذا الأمر كونها قضية عامة تمس المواطنين. وأكد أنه في حال حرض أحدهم من النواب من تخضمت حساباتهم فسوف أتكشف اسمه. وشدد العبدساني على أن يقوم الوزير بتحويل ملف (الإبراص) بالكامل إضافة إلى غسيل الأموال من النواب والسكرتارية.